

هوامش

عبد الله الأيوبي

أوروبا تتلاعب بالطموحات التركية

طريق تركيا نحو الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي لم يكن سالكا منذ بدايته، فالجمهورية التركية تجاوزت مع العديد من المطالب الأوروبية وعدلت الكثير من قوانينها لتكون قريبة من تلك المعمول بها في الدول الأوروبية، ومع ذلك كان الاتحاد بين الفينة والأخرى -ومن خلال مجموعة من الدول الأعضاء فيه- يضع العراقيل ويخلق الحجج والزرائع لعرقلة وتصعيب مفاوضات انضمام أنقرة، ويبدو أن هذا الطريق لن يكون سالكا بعد اليوم نظراً إلى ما يشوب علاقات تركيا مع بعض دول الاتحاد من خلافات وصدامات سياسية حادة، وخاصة مع ألمانيا التي تشكل أحد أهم وأقوى الأعمدة الرافعة للبناء الأوروبي، وصلت إلى حد دعوة المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل لإنهاء محادثات انضمام تركيا وأعقب ذلك موقف المفوضية الأوروبية التي قالت إن «سلوك تركيا يجعل انضمامها إلى عضوية الاتحاد الأوروبي أمراً مستحيلاً».

مضى على تقدم تركيا للانضمام إلى الاتحاد حوالي ثلاثين عاماً، إذ تقدمت رسمياً بهذا الطلب عام ١٩٨٧ جرى خلالها اتخاذ خطوات تمهيدية، من بينها توقيع اتفاقية اتحاد جمركي مع الاتحاد الأوروبي عام ١٩٩٥ وفي عام ١٩٩٩ قبل الاتحاد تركيا كمرشح لعضوية الرافعة، ومنذ ذلك التاريخ حتى الآن لم يتخذ الاتحاد أي خطوات مهمة وجادة على فتح الأبواب أمام الجمهورية التركية، الأمر الذي ينعكس على ان الاتحاد الأوروبي أو عدد من الدول وخاصة ذات النفوذ القوي مثل ألمانيا وفرنسا ليس متحمساً بما فيه الكفاية للمضي

تقدم على طريق قبول تركيا، أضف إلى ذلك أن علاقاتها المتوترة مع كل من اليونان وقبرص تقف عائقاً قوياً أمام محاولات تركيا دخول الاتحاد حيث القبول الجماعي يعد شرطاً لانضمام أي عضو جديد إلى الاتحاد. فالتوترات الأخيرة بين تركيا وعدد من الدول الأوروبية، وخاصة بعد محاولة الانقلاب الأخيرة الفاشلة التي جرت في تركيا العام الماضي وتنفيذ الحكومة التركية حزمة من التدابير والإجراءات القانونية والقضائية التي لاقت انتقادات واسعة داخل دول الاتحاد، كلها تطورات دفعت بعلاقات أنقرة مع الاتحاد الأوروبي إلى الخلف ما صعب من سير عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، على الأقل من حيث الأعداء والأسباب الظاهرية، ذلك أن هناك أسباباً خفية غير معلنة لا تفصح عنها دول الاتحاد وهي تصعب وتعتد من مسألة قبول عضوية تركيا في الاتحاد.

فهناك أسباب ديمغرافية وعقدية أيضاً، فتركيا في حالة قبول عضويتها في الاتحاد ستكون ثاني أكبر الدول الأوروبية من حيث عدد السكان بعد ألمانيا، حيث وصل عدد سكان تركيا وفق آخر تعداد سكاني عام ٢٠١٦ إلى ٧٠ مليون نسمة، فهذه الكتلة البشرية التي ينحدر الجزء الكبير منها إلى الجزء الآسيوي من الجغرافيا التركية، مع انتمائها الدينية الإسلامية تثير هواجس العديد من الدول الأوروبية، التي يعتقد جميع شعوبها الديانة المسيحية فيما الأقليات المسلمة وغيرها تنحدر من أصول قومية وقارات مختلفة، في المقدمة منها الآسيوية والإفريقية.



من دول الاتحاد من حيث الوضع والقوة الاقتصادية، وبما كان تركيا أن تستفيد من ذلك نظراً إلى الامتيازات الكبيرة والهائلة التي ستحصل عليها في حال قبول عضويتها في الاتحاد الأوروبي، فأبواب السوق الأوروبية الكبيرة ستفتح أمامها على مصراعها وفرص العمل ستتوافر أمام العمالة التركية بفعل السوق الأوروبية الواسعة، لكنها امتيازات تبقى بالنسبة للجانب التركي حتى الآن على الورق فقط، إذ لا قيمة لها طالما بقيت الحكومة التركية الصريح للعودة إلى عقوبة الإعدام بعد تلك المحاولة، وهي خطوة إن تمت سيغلغ الاتحاد الأوروبي أبوابه تماماً في وجه تركيا، لأن عقوبة الإعدام لا تطبق وليست مشرعة أصلاً في قوانين جميع الدول الأوروبية.

فتركيا لم ترفع راية التراجع عن مطلب الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي رغم كل العقبات التي توضع في طريقها ورغم كل التصريحات المستفزة التي تصدر بين الفينة والأخرى عن العديد من كبار المسؤولين الأوروبيين وأخرها تصريح المستشارة الألمانية التي اعتبرت «انضمام تركيا إلى الاتحاد أمراً مستحيلاً، لكن المؤكد أن الصبر التركي ومحاولة التجاوب مع المطالب المتكررة والمفاوضة للاتحاد الأوروبي له، فما تكون بالنسبة لتركيا طريقاً لا نهاية له، فما هو مؤكد أن للصبر التركي حدوداً، وللكرامة الوطنية التركية مكانة مقدسة وسامية أيضاً. صحيح أن انضمام تركيا إلى الاتحاد له مردود اقتصادي كبير حيث تركيا تعد من الدول القوية اقتصادياً وتتفوق على العديد

عام دراسي جديد.. وآمال وتطلعات متجددة



بقلم:

د. خالد أحمد بوحياح

تكون مصدر قلق لطلبتها يتمنى انقضاء والوقت لكي يفارقها، ولن يتحقق ذلك الا من خلال توفير عدد من المتطلبات الشاروع والأزقة بهم وبيت فيها الحياة بحياتهم، بعد اجازة صعبة طويلة راكدة، ليهلوا من العلم والمعرفة ما يمكنهم ويمكن بلادهم من التطور والتقدم والازدهار.

إن التعليم كان ولا يزال الشغل الشاغل لكل أمة تروم الرقي والتطور، ولا سبيل إلى ذلك إلا بإعادة صياغة مفهوم المدرسة، وأنها ليست مجرد دروس وفضول، وإنما مؤسسة تعليمية ومحاضرات تروية، يفترض أن تسهم بفعالية في تشكيل هوية الطالب وشخصيته فيتمشرب برامجه ودروسها والمعارف والسلوكيات، يمضي فيها الطالب أجمل أوقاته، ليتخرج فيها وقد أصبح أكثر نضجاً، وأقدر على مواجهة تحديات الحياة.

فالمدسة هي حجر الزاوية في العملية التعليمية، وهي المؤسسة الرسمية التي أوكل إليها المجتمع تربية النشء وتزويدهم بكل ما يحتاج إليه المجتمع للتقدم والانطلاق والعيش المشترك بين أبنائه في سلم اجتماعي وسلام دائم، ولذا فإنه من المهم أن تكون المدرسة والبيئة المدرسية ذات مواصفات محددة لتحقيق أهدافها، وتأدية رسالتها التربوية السامية ولتطور الفرد والمجتمع.

ولعله من أبرز هذه المواصفات والتطلعات المتجددة بتجدد الأعمام الدراسية والتي تنطلق إلى تحقيقها في مدارسنا، ولتحقيق رسالتها وإنجاز أهدافها، ولتكون مدارسنا مؤسساتاً تعليمية واحة غناء جميلة لكل طالب من طلابنا يجد الراحة والاطمئنان والحب والتفاهم في جوانبها، فيقبل عليها بشغف وحب وينهل من موارد العلم في ربوعها بكل جد واجتهاد، يفضل أن يقضي الساعات الطويلة فيها ويفارقها وهو في شوق للرجوع إليها، وألا

المؤثرين فيهم والمتأثرين بهم لتوجيههم وتصحيح سلوكياتهم غير المرغوبة والتي تؤثر وستؤثر حتماً على مسار حياتهم المستقبلية.

ثالثاً: توفير الأمن التعليمي التعليمي المريح: أي أن يشعر الطالب وهو يتعلم داخل غرفة الصف بالأمن النفسي في تعلمه ووصول المعلومات إليه من خلال معلميه، فيعامل بكل تقدير واحترام بغض النظر عن مستواه التعليمي وقدراته وإمكانياته، حتى وإن كانت ضعيفة فعملوه يعرفونها ويعرفون كيف يتعاملون معه وفقاً لمستواه من دون استهزاء أو تحقير أو انتقاص من كرامته الإنسانية، كما لا يتم الضغط على الطلبة بكثره الواجبات المنزلية والتكاليف الدراسية، التي لا طائل من كثير منها مع طوع المتاح وكثافتها.

وقد أصبح هذا نهج العديد من الدول المتقدمة في مجال التعليم، وهو التخفيف من الواجبات المنزلية بل الغاؤها، مثل فنلندا وبعض الدول الأوروبية مع تخفيف حجم وكمية المناهج المقررة على الطلبة، فمن أهم ما يميز نظام التعليم في فنلندا، مثلاً، أن اليوم الدراسي قصير، وخاصة في المرحلة الابتدائية التي تمتد من الصف الأول إلى الصف التاسع، حيث إن أيام المدارس في ١٩٠ يوماً فقط بمعدل أربع ساعات دراسة يومياً و٧٥ دقيقة من الراحة واللعب موزعة على اليوم الدراسي.

كما أنه نادراً ما يحمل الطلبة الواجبات أو تكاليف منزلية، بل يؤدي كل واجباتهم داخل المدرسة.

رابعاً: الاهتمام بتنمية القدرات الفردية والمواهب الشخصية والميول والاهتمام بالهوايات: عندما يتم الاهتمام بالقدرات الفردية والمواهب الشخصية والميول والاهتمامات والهوايات لدى الطلبة فإن ذلك سيشرعهم

عالم يتغير

فوزية رشيد

التخبط القطري هو نتاج تخبط أصحاب المشروع الكبير (٢-٢)!



إذا كانت الولايات المتحدة (صاحبة المشروع الفوضوي) ومعها بعض الدول الغربية الكبرى المستفيدة من ذلك المشروع، لا تزال تعاني من (ازدواجية المصالح واللغة) بين الدول الأربع المقاطعة وبين قطر، وغير قادرة حتى اللحظة على اتخاذ مواقف عملية صريحة وواضحة وحاسمة من (الدور القطري في الإرهاب)، وذلك (بسبب عدم حسم أمرها في نفسها في إنهاء مشروع الفوضى في المنطقة) فهذا يجعل الدور القطري - بحد ذاته - غير منته؛ ونتاج ذلك هو (التخبط والتذبذب والازدواجية) في القرار وبالتالي انعكاسية على السياسة القطرية من الأزمة، التي تحمل في طياتها (مطالب واضحة) من الدول المقاطعة بإنهاء هذا الدور الذي يخل بأمنها القومي!

○ أمريكا والدول الغربية الكبرى، تريد بشكل أو بآخر (انقاذ قطر) وربما (الاستمرار الموارب) في أداء دورها السابق، الذي يضرب بمصالح الدول الأربع وبدول المنطقة العربية كافة، ومن ناحية أخرى تريد استمرار مصالحها مع الدول الأربع؛ وتضغط عليها للتنازل عن بعض مطالبها (أو جوهر مطالبها) في إداة قطر إرهابياً؛ وتعتبر أن (التفاوض حول تلك المطالب) طريق الحل للأزمة؛

هذا التخبط الأمريكي-الغربي (يعني أنها تريد تأمين مصالحها على حساب الأمن القومي الخليجي والعربي) وكما كانت تفعل خلال السنوات الأخيرة، قبل انفجار الأزمة القطرية؛ ولذلك فهي (تدعي محاربة الإرهاب، وتجيش الدول لتلك المحاربة، ولكن حين جاءت المكافحة من الدول الأربع لتمويل الإرهاب من خلال (البؤرة القطرية الوظيفية تمويلاً ودعمًا وإعلامًا ومراكز بحث) أصابها الخلل؛ ثم أصابها التخبط في اتخاذ الموقف المطلوب من الإرهاب القطري؛

○ هذا يعني بوضوح -وكما وصلت الرسالة إلى أمريكا والدول الغربية المشاركة في مشروع الفوضى- أن القضاء على (الدور القطري الوظيفي) يعني لزوم التخلي تماماً (من جانبها) أي أمريكا والغرب عن المشروع التدميري الكبير لدول المنطقة؛ ولكن المهمة في نظرها - لم تنته بعد - وحيث استهداف المنطقة وشعوبها والبنية الجغرافية

المحبة لأبنائها، وكذلك الحال مع الإداريين من مشرفين أو مساعد المدير أو المدير نفسه، وكذلك العلاقة الإيجابية مع الزملاء كل ذلك يجعل طلابنا والأمن حالة من الاستقرار والأمن النفسي المريح الذي يحسبهم في المدرسة ويساعدهم على التحصيل والتفوق في الدراسة.

ثامناً: الاهتمام بالطلبة المتأخرين دراسياً أو من يواجهون صعوبات في التعلم: من المهم الاهتمام بالطلبة المتأخرين دراسياً في بعض المواد الدراسية أو ربما في كل المواد الدراسية أو ممن يواجهون صعوبات التعلم، فتخصيص بعض الحصص الإضافية لتقويتهم في هذه المواد، مع تحديد مدرسين متمرسين ومتميزين في التعامل وتدريب هؤلاء الطلبة، حتى نكفل الفجوة الدراسية والمستوى الدراسي بين الطلبة إلى أقل مستوى ممكن، وحتى لا يتخلف لدينا عدد من طلبتنا من الممكن مع بعض الجهد والمساعدة الإضافية معالجة صعوباتهم والوصول بهم إلى المستوى التعليمي المتوسط والسائد بين زملائهم، فعلى سبيل المثال هناك ٣٠٪ من الطلاب الفنلنديين يتلقون مساعدة إضافية خلال أول تسع سنوات في التعليم الأساسي، وكل هذه العوامل جعلت فنلندا تمتلك أصغر فجوة بين الطلاب الأقوى والأضعف في مستوياتهم التعليمية على مستوى العالم، وفقاً لدراسة أجرتها مؤسسة التعاون الاقتصادي.

هذه بعض التطلعات التي نتطلع إلى الأخذ بها في مدارسنا ومؤسساتنا التعليمية حتى تكون مدارسنا وحات جميلة لتعليم أبنائنا الطلبة يقضون فيها أجمل أوقاتهم ويتعلمون فيها ما يمكنهم لمواجهة الحياة وما يمكن مجتمعاتهم من التقدم والانطلاق نحو مستقبل مشرق جميل.

○ أستاذ التربوية (المنامح، واستراتيجيات التعليم) khalidbq@gmail.com

الحاجة إلى الخروج من الدولة الريعية إلى الدولة الإنتاجية



بقلم:

د. محمد عيسى الكويتي

في سعينا للخروج من عباءة الدولة الريعية على أشر الأزمة النفطية بجوز أن نطرح هذا السؤال: هل الخروج من الدولة الريعية عبء أمناً أم أننا نواجه عقبات كبيرة تعرقل هذا الخروج أم أنه أصبح مفروضاً علينا بفعل التطورات العلمية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المنطقة؟ ليس بمقدورنا الإجابة عن هذا الأسئلة ولكن يحق لنا ان نطرحها ونتوقع ان نحصل من المسؤولين على إجابات تنير لنا الطريق وتجدد الأمل بمستقبل أفضل لأبنائنا؟

إن مستقبل النفط اعتمد على يعتمد على الدول المتقدمة من حيث حجم الطلب وحجم العرض والمخزون، كما يعتمد على مدى التقدم في البدائل التي تنتجها مراكز أبحاث ومصانع الغرب، أما نحن فليس لنا سوى الانتظار متى تهبط علينا الأزمة من جديد بشكل أكثر قوة وأشد فتكا بمجتمعاتنا ومستوى معيشتنا.

فمثلاً قرأنا في الأسبوع الماضي خبراً يقول إن دولاً غربية كثيرة قد أعلنت أن عام ٢٠٤٠ سوف يكون نهاية السيارة التي تعمل بالجازولين (البنزول)، وسوف تمتع في المدن الغربية كجزء من مكافحة التلوث والمحافظة على صحة مواطنيها. منع هذه السيارات من طرق المدن الغربية يعني توقف صناعتها وانخفاض الطلب على الوقود وبالتالي انخفاض أسعار النفط الخام أكثر مما هي عليه الآن.

وزارة الطاقة البريطانية قررت منع بيع سيارات التي تعمل بمحرك بنزين عام ٢٠٤٠ ومنظمة صناع السيارات البريطانية تعمل على إجراء الترتيبات وحث المصانع على إجراء التغييرات للالتزام بهذه المعايير والتحديات.

المصانع لن تنتظر إلى عام ٢٠٤٠ بل إنه في نهاية عام ٢٠١٦ تم إنتاج ثلاثة أرباع مليون سيارة كهربائية، وأن شركة «فولفو» قررت التخلي عن محرك البنزين والديزل عام ٢٠١٩ أي بعد سنتين فقط وتستبدله بمحرك كهربائي، وسوف تنتج مليون سيارة تعمل بمحرك كهرباء عام ٢٠٢٥. ووفق بعض التقديرات فإن هذا التحول قد يقلل الطلب على النفط بما يعادل ١١ مليون برميل يومياً بحلول عام ٢٠٣٠، وستين مليون برميل بحلول عام ٢٠٥٠.

سواء صحت هذه الأرقام أو كانت مبالغاً فيها، أو أنها مؤامرة غربية لكن الواضح أن قرار استمرار اعتماد العالم على النفط ليس بيد دول الخليج ولا بيد الدول المصدرة للنفط ولكن هناك قوى أخرى تحرك الدول وتشلط طاقة ونوعية الطاقة التي ترضاها لشعوبها وتشكل جزءاً من خططها للتخفيف من التلوث والانبعاثات الحرارية. هذه القوى عند اتخاذها مثل هذه القرارات لا تضع في اعتبارها أن هناك شعوباً ليس لديها بدائل سوى استخراج النفط وبيعه والعيش من إيراداته، ولم تتحرك سلطاتها ومخططاتها خلال خمسة عقود من إيجاد بدائل أو تطوير مصادر أخرى للدخل.

من الأخبار غير السارة كذلك لنا في الخليج أن هذا التحول نحو الكهرباء ليس مرتبطاً فقط بارتفاع

ها قد أقبل عام دراسي جديد يحمل بين ثناياه آمالاً وتطلعات جديدة، بل ومتجددة بتجدد السنوات والأعوام لهذا الوطن الغالي، من خلال أبنائه وفذات أجياده وهم يحملون خفاياهم متوجهين إلى مدارسهم بكل حيوية ونشاط، حيوية إضافة إلى محيطهم حياة فتمتدحت الشوارع والأزقة بهم وبيت فيها الحياة بحياتهم، بعد اجازة صعبة طويلة راكدة، ليهلوا من العلم والمعرفة ما يمكنهم ويمكن بلادهم من التطور والتقدم والازدهار.

إن التعليم كان ولا يزال الشغل الشاغل لكل أمة تروم الرقي والتطور، ولا سبيل إلى ذلك إلا بإعادة صياغة مفهوم المدرسة، وأنها ليست مجرد دروس وفضول، وإنما مؤسسة تعليمية ومحاضرات تروية، يفترض أن تسهم بفعالية في تشكيل هوية الطالب وشخصيته فيتمشرب برامجه ودروسها والمعارف والسلوكيات، يمضي فيها الطالب أجمل أوقاته، ليتخرج فيها وقد أصبح أكثر نضجاً، وأقدر على مواجهة تحديات الحياة.

فالمدسة هي حجر الزاوية في العملية التعليمية، وهي المؤسسة الرسمية التي أوكل إليها المجتمع تربية النشء وتزويدهم بكل ما يحتاج إليه المجتمع للتقدم والانطلاق والعيش المشترك بين أبنائه في سلم اجتماعي وسلام دائم، ولذا فإنه من المهم أن تكون المدرسة والبيئة المدرسية ذات مواصفات محددة لتحقيق أهدافها، وتأدية رسالتها التربوية السامية ولتطور الفرد والمجتمع.

ولعله من أبرز هذه المواصفات والتطلعات المتجددة بتجدد الأعمام الدراسية والتي تنطلق إلى تحقيقها في مدارسنا، ولتحقيق رسالتها وإنجاز أهدافها، ولتكون مدارسنا مؤسساتاً تعليمية واحة غناء جميلة لكل طالب من طلابنا يجد الراحة والاطمئنان والحب والتفاهم في جوانبها، فيقبل عليها بشغف وحب وينهل من موارد العلم في ربوعها بكل جد واجتهاد، يفضل أن يقضي الساعات الطويلة فيها ويفارقها وهو في شوق للرجوع إليها، وألا